انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد مثالاً لا يكون مثالاً للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعمه أورد للقلب مثالاً يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالاً واحداً يصلح لهما ولما كان كل مثال
لهما يصلح مثالاً لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افراداً
ما زيد الا شاعر وقلباً ما زيد الا قائم وفي قصرها افراداً وقلباً ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالاً للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افراداً انما زيد كاتب وقلباً انما زيد قائم وفي قصرها افراداً وقلباً
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس
المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى
جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كان عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي
هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما
فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيداً وعمراً جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
ليكون قصر افراد فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى
كلامه وانما كان مفيداً للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه
بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان تكونا لاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان تكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك
لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما
والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على
الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه
اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى
هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنياً للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنياً للفاعل ايضاً وقرئ برفعها وحرم مبنياً للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنياً للفاعل ما في انما كافة فقط اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلاً
فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان

ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف
المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة
مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنياً للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر اذ ليست
بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرم الله شيئاً هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفاً والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب
هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنياً للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه
اختار ان تكون ما كافة وحرم مسنداً الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان
عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعد في كل من
القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الخ الاخير ما بعده لموصوف
اولاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما
كقولك انما يقوم انا اي تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال
ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا
الانفصال ببيت من هو من الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات
القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليتم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او
مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما
معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا
لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفاع عنه وليس بمتمسك ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)